جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس المنهجية موجهة لطلبة السنة اولى ماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

الدرس الأول:

الأهداف التعليمية للدرس:

يستهدف الدرس من خلال هذه المادة التعليمية تحقيق الغايات التالية:

- أن يتعرف الطالب على مفهوم تحليل نص قانوني.
- أن يتعرف الطالب على أهمية تحليل النصوص القانونية في دراسته للقانون.
- أن يحيط الطالب بمراحل وخطوات تحليل النص القانوني.

تحليل نص قانوني:

إن إجراء أي بحث أو دراسة ميدانية كانت أم نظرية وفي شتى حقول المعرفة عامة، وفي فروع الدراسات القانونية على وجه الخصوص تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات

والإلمام بخطوات وقواعد منهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في إنجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص القانوني كآلية يلتجأ إليها الباحث من أجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أًصله ومصدره وتحليل لغة كتابته ،وتقنية التحليل هذه ظهرت مند القديم خصوصاً عند فقهاء الشريعة الإسلامية، في تحليلهم للنصوص الدينية، لكن ليس بالمفهوم الحديث الذي يعرفه النص القانوني حاليا.

ولا جدال في أن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية سواء في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعده في بحثه وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما، ويضعه في الموضع الصحيح ضمن بحثه، بل وحتى المهني هو بحاجة لهذه التقنية من أجل العمل على تطبيق النص بالشكل السليم.

المقصود بعملية تحليل نص قانوني:

تحليل النص القانوني هي آلية منهجية، يقصد بها تفكيك النص وتجزئته إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته، رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النص القانوني وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، لكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل و بمعنى أكثر دقة يمكن القول بأنه عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص.

أهمية تحليل النصوص القانونية:

تحتل مهارة التحليل في المجال القانوني أهمية بالغة؛ فهي تعد مهارة لا غنى عنها للطالب أو الباحث القانوني؛ حيث تمكن مهارة تحليل النصوص القانونية رجل القانون من إدراك قصد المشرع على نحو صحيح بل وربما تصويب ما قد يقع فيه هذا الأخير من أخطاء.

وترتكز مهارة التحليل القانوني (تحليل نص المادة) على مرحلتين أساسيتين تُعرفان بالمراحل التحضيرية وتنقسم إلى مرحلة التعرف على النص شكلا وموضوعا.

تعد المراحل التحضيرية أو مرحلة التعرف على النص مقدمة عملية تحليل النص القانوني؛ وفيها يتم تناول التحليل من جانبين أحدهما شكلي والآخر موضوعي.

ويجب على الطالب بيان مكانة النص في الهرم للتشريعي؛ فيما إذا كان نصا من الدستور، أو نصا من معاهدة دولية، أو من قانون أو لائحة.. الخ.

كما ينبغي أيضا بيان تاريخ صدور النص، وتاريخ سريانه، وما لحقه من تعديلات ..الخ.

طريقة تحليل النص القانوني:

يقصد به تفكيك النص وتجزئته الى عناصر التي يتألف منها كما يقصد به أيضا معالجة نص قانوني حيث تقوم هذه العملية على التحليل والدراسة المبسطة المتفحصة من اجل استيعاب معنى النص وتحديد اهدافه وهو يختلف عن التعليق على النص او تفسيره والقصد من وراء هذه العملية اعطاء فكرة عن مضمون النص.

ولا ينحصر تحليل النص بتحليل اللغة التي كتب بها فقط او اسلوبه بل يجب على الباحث المحلل اظهار اصل النص ومصدره وبنيته وشكله ومقارنته بالنصوص الاخرى الوطنية او الاجنبية.

مراحل وخطوات تحليل النص:

اولا: فهم النص القانوني: تقتضي هذه المرحلة جمع المعلومات المتعلقة بالنص:

1- الدراسة الوصفية بالقراءة: أي التمعن في النص وتحديد المعنى، وتقتضي هذه المرحلة، جمع العديد من المعلومات المتعلقة بالنص القانوني والتي تكون مدخلا له، حيث بدونها لن يستطيع الباحث أن يفهم مضمون النص وتحليله من خلال:

1. طبيعة النص (مدني، تجاري ...الخ)
2. مصدر النص (برمان، الحكومة، الوزير ...)
3. تاريخ صدور النص (جديد، قديم، معدل)

4. استخراج موضوع النص

2- الدراسة البنيوية: وهنا يتم التركيز على معنى المصطلحات والعبارات والكلمات.

- البنية الطباعية (الطبوغرافية): ويقصد بها عدد الفقرات او المقاطع التي يتألف منها النص.

- البنية الاصطلاحية: وذلك بتحديد المصطلحات القانونية المعتمدة في النص سواء كانت قانونية تقنية اقتصادية فلسفية ومن خلالها يتبين للباحث هل هي لغة سليمة مترجمة ركيكة او غير ركيكة.

- استخراج الكلمات المفتاحية.

- البنية الخارجية للنص: وذلك بربطه بما قبله او بما يوازيه بنصوص اخرى لفهمه او لتفسيره " يمكن الاعتماد على السلطة التقديرية الآراء الفقهية سواء من حيث التأييد والانتقاد " .